المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الأربعاء **12** رمضان **1438** **(7** يونيو **2017)**

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الأول

نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم المتعلق بالسياسة العامة للحكومة في مجال التشغيل ومحاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وكما لا يخفى، فإن محاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية يرتبطان أساس بمدى القدرة على إحداث فرص شغل للساكنة أو أنشطة مدرة للدخل. غير أن هناك مداخل أخرى لهذه الإشكالية، وخاصة بالنسبة للفئات غير النشيطة.

كما أن مسألة الحفاظ على القدرة الشرائية تتأثر بقدرة الدولة على الحفاظ على نسبة التضخم في مستويات معقولة.

ولقد أصبحت مسألة التشغيل من بين الإشكاليات التي تؤرق مختلف الحكومات في العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية وانحصار نسب النمو.

وللجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأتناول تصور الحكومة للسياسة العامة في مجال الشغل، بوصفها عاملا رئيسيا لمحاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية، قبل أن أتطرق لعمل الحكومة في هذا الاتجاه.

أولا: تصور الحكومة للسياسة العامة في مجال الشغل

السيد الرئيس،

تطرح مسألة التشغيل ببلادنا إشكاليات مختلفة تتعلق من جهة بالعرض ومن جهة أخرى بالطلب.

فعلى مستوى العرض، تبقى إشكالية الحد من البطالة مرتبطة أساسا بتحقيق نسب نمو تسمح بخلق مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل، مع الحفاظ على مناصب الشغل التي سبق إحداثها.

ولقد بذلت بلادنا جهودا كبيرة، خلال السنوات الأخيرة، في هذا الاتجاه، من خلال تحسين مناخ الأعمال بإقرار مجموعة من الإصلاحات التشريعية، وإعطاء دفعة قوية للاستراتيجيات القطاعية ومصاحبة الاستثمارات المنتجة لمناصب الشغل، والرفع من وتيرة الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، مما مكن من مواصلة الأوراش الكبرى في مجال تعزيز وتحديث البنيات التحتية وطرق ووسائل المواصلات والاتصالات، والتوجه نحو خلق أقطاب جهوية جديدة للتنمية.

وقد مكنت هذه الدينامية من إحداث ما يقارب 90 ألف منصب شغل صاف في المتوسط السنوي خلال العشرية الأخيرة.

ورغم ذلك، فإن نسبة النمو ببلادنا لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن من إحداث الطفرة النوعية التي نتطلع إليها على مستوى تقليص البطالة، لاسيما لدى الشباب.

كما أن عدم انتظام نسبة النمو، ارتباطا بتقلبات القطاع الفلاحي، وتدني محتوى النمو الاقتصادي من إحداث فرص الشغل (الذي يقيس العلاقة بين تزايد النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل)، نتيجة التحول الهيكلي وعصرنة منظومة الإنتاج التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة، لا يساهمان في حل الاشكالية.

وعلى مستوى الطلب، يطرح إشكال تناسب مؤهلات طالبي الشغل مع الحاجيات الحقيقية للمقاولة، وضعف حكامة سوق الشغل، خاصة ما يتعلق بالوساطة، في سياق يتسم بوصول نشيطين جدد لسوق الشغل، إضافة إلى التفاوتات الجهوية سواء من حيث نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي أو من حيث معدل البطالة.

ويضاف إلى ذلك غياب معطيات دقيقة عن سوق الشغل تمكن من رصد تطور مؤشرات العرض والطلب واستباق الحاجيات المتعلقة بالملائمة مع المهن الجديدة والناشئة في فروع النشاط الاقتصادي وحاجيات المقاولات من الكفاءات والتشغيل، وكذا رصد ظروف العمل والعلاقات المهنية، خاصة في ظل الانفتاح على التنافسية الدولية، حيث أصبح سوق الشغل أكثر تعقيدا ويتطور نحو أساليب جديدة للعمل.

واعتبار لكل هذه المعطيات، فقد أفرد البرنامج الحكومي لموضوع التشغيل أهمية خاصة ضمن محور "تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة". وترتكز مقاربة الحكومة لموضوع التشغيل على ركيزتين أساسيتين وهما توفير الظروف الملائمة لرفع نسبة النمو بما يمكن من خلق فرص الشغل الكافية لاستيعاب طالبي الشغل، مع تبني سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم على ما يلي:

- تفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025 بعد تدقيقها وتحيين بعض مضامينها؛
- تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛
- وضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، ودعم المرصد الوطني لسوق الشغل؛
- العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل، ولاسيما تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني؛

- تشجيع التكوين المستمر باعتباره رافعة أساسية لتطوير كفاءات الموارد البشرية للمقاولة حتى تكون قادرة على التنافسية وتحسين المردودية، وتمكين الأجراء من الحفاظ على عملهم وتيسير شروط ترقيتهم السوسيومهنية. وسنحيل على المؤسسة التشريعية، في الأسابيع القليلة المقبلة، مشروع القانون المنظم للتكوين المستمر الذي سيرسي مجموعة من المبادئ الأساسية في هذا المجال، لاسيما الرصيد الزمني للتكوين لفائدة الأجير والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.
- القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها؛
- مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص؛
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكامتها ودورها في تيسير إنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد-برنامج مع الدولة؛
- مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص شغل؛
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي وتطوير برامج التربية على روح المقاولة وإدراجها ضمن المنظومة التعليمية في مراحل مبكرة؛
- إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وإقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني؛
- تشجيع إنشاء مشاتل مندمجة لإيواء حاملي المشاريع والباحثين؛
- مراجعة مدونة الشغل لملاءمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية، وتطوير تشريع الشغل لضمان العمل اللائق لكل الفئات، وتنافسية المقاولة الوطنية وتيسير ولوج الفئات الهشة لعالم الشغل؛
- إقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب وإعداد القانون المتعلق بالنقابات المهنية.

السيد الرئيس،

إذا كان من المهم العمل على إحداث فرص جديدة للشغل، فإن الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة يعتبر تحديا حقيقيا في سياق عولمة الاقتصاد والسباق المحموم نحو تحسين الإنتاجية والمردودية والقدرة التنافسية للمقاولة على الصعيد العالمي. واعتبار لكون الصناعة هي الكفيل بإحداث مناصب شغل قارة ومنتجة لقيمة مضافة حقيقية، فإن بلادنا وضعت في صلب أولوياتها خلال السنوات الأخيرة إعادة الاعتبار لهذا القطاع.

وبهذا الخصوص، يروم مخطط تسريع التنمية الصناعية النهوض بالقطاع الصناعي حتى يتسنى له المساهمة الفعالة في توازن الميزان التجاري وتحسين جاذبية المغرب في

مجال الاستثمارات ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط وإحداث نصف مليون منصب شغل.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقاتها أمام جلالة الملك في أبريل 2014، هيكلة 49 منظومة صناعية تهم 13قطاعا. وحددت مختلف القطاعات الصناعية، في إطار عقود الأداء، أهدافا تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات. ويتعلق الأمر بكل من قطاع السيارات وقطاع صناعات الطيران وقطاع الجلد وقطاع الفوسفاط وقطاع البلاستيك والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية والصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات وقطاع الصيدلة ومواد البناء وقطاع النسيج والصناعات الغذائية.

وقد سمحت الاستراتيجية الصناعية، إلى حد الآن، بتحقيق 89% من أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات وتم التعاقد لإحداث 173000 منصب شغل في إطار اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين 2014 و2016.

كما أن مخطط المغرب الأخضر ساهم في خفض تأثير الجفاف على المساهمة الاقتصادية للقطاع الفلاحي في نسبة النمو والتشغيل، حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو هذا القطاع تراجعا بنسبة 61% بين الفترتين 1990-1999 و2000-2014.

وعلى صعيد آخر، ستواصل الحكومة العمل على إنعاش وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اقتصادا للقرب، من خلال الأنشطة المدرة للدخل، بهدف إنعاش التشغيل محليا. ويعرف هذا القطاع دينامية مهمة حيث تم إحداث 16.000 تعاونية إلى حدود سنة 2016 مما يمثل 3 أضعاف عدد التعاونيات المسجلة سنة 2004. كما ارتفع عدد جمعيات القطاع إلى 117.000 جمعية برسم سنة 2016 مقابل 45.000 جمعية سنة 2009. وتشكل التعاونيات مصدرا مهما للدخل حيث تضم 450.000 منخرط وتشغل 25.000 شخص برأسمال يفوق 6 ملايير درهم.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن إشكالية التشغيل تستوجب تعبئة جماعية لتيسير سبل تمكين اقتصادنا من توفير فرص الشغل، كل من موقعه كحكومة ومؤسسة تشريعية ومقاولات ونقابات.

ثانيا: فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والحفاظ على القدرة الشرائية

السيد الرئيس،

إذا كان توفير العمل اللائق مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر، فإن السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال المجهودات الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، قد مكنت من بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية.

كما سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاضا ملحوظا، حيث تراجع الفقر من 15,3% سنة 2001 إلى 4,8% سنة 2014. وسجل معدل الهشاشة تراجعا ب 10 نقط بين 2001 و2014، منتقلا من 22,8% إلى 12,2%.

وحسب الإحصائيات، انعكس الأداء الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة والإجراءات الحكومية المتخذة بشكل إيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة والرفع من القدرة الشرائية للأسر المغربية. حيث تحسن الدخل الإجمالي المتاح للأسر خلال الفترة 2010-2014 بنسبة 4,3%، في حين لم يرتفع مؤشر السعر عند الاستهلاك لدى الأسر إلا بنسبة 1,1%.

وكما تعلمون، عرف عدد وطبيعة البرامج الاجتماعية تطورا ملحوظا، مما مكن شرائح مختلفة من الاستفادة من دعم مهم، ونخص بالذكر:

- ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي مكن، برسم الفترة ما بين 2005-2016، من إنجاز أزيد من 44 ألف مشروعا من بينها 8.800 مشروع مدر للدخل، باستثمار إجمالي بلغ 40 مليار درهم، لفائدة أزيد من 10 مليون مستفيد. وتهم هذه المشاريع دعم الخدمات الصحية والتمدرس وخلق أنشطة مدرة للدخل ودعم التنشيط الثقافي والرياضي والولوج للبنيات التحتية وتقوية القدرات إضافة إلى تأهيل مراكز الاستقبال والإيواء؛
- نظام المساعدة الطبية الذي مكن من التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية، حيث تم تسجيل 9,9 مليون مستفيد و3,83 مليون أسرة إلى غاية 16 غشت 2016؛
- برنامج "تيسير" لدعم تعميم التعليم الابتدائي الذي بلغ عدد المستفيدين منه برسم السنة الدراسية 2015-2016 حوالي 522.000 أسرة و828.000 تلميذا، بكلفة سنوية قدرها 500 مليون درهم؛
- برنامج "مليون محفظة" لفائدة تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي، الذي استفاد منه خلال السنة الدراسية 2015-2016 حوالي 3.909.895، حيث رصد له ما يقارب 417 مليون درهم برسم سنة 2016؛
- برنامج الدعم المباشر للأرامل للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج 56.000 أرملة إلى نهاية يوليوز 2016؛
- برنامج التكافل العائلي الذي يمكن الأمهات المطلقات المعوزات وأطفالهن المستحقين للنفقة من دفوعات مسبقة برسم النفقة والذي قام بتنفيذ 11.312 حكما قضائيا بغلاف مالي قدره 109 مليون درهم؛
- برنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي سيكلف الدولة مبلغ 500 مليون درهم، والذي استفاد منه، من بداية 2015 إلى نهاية 2016، أكثر من 21.234 مستفيد بغلاف مالي قدره 257 مليون درهم.

وإلى جانب هذه البرامج وغيرها، فإن الدولة لا تزال تتحمل دعم مجموعة من المواد الأساسية عبر تخصيص اعتمادات سنوية مهمة تفوق 12 مليار درهم لدعم غاز البوطان والدقيق والسكر.

ومع ذلك، فإن فئات مهمة من الأسر لا تزال تعاني من الفقر والهشاشة، وخاصة في العالم القروي (89,5% من الفقراء البالغ عددهم 2,03 مليون شخص سنة 2014 يتمركزون في العالم القروي).

كما أن جزء مهما من النفقات العمومية التي تخصص للدعم لا يصل إلى المستهدفين به. لذلك، فإن الحكومة ستعمل على وضع منظومة شاملة ومتكاملة للدعم الاجتماعي توخيا للرفع من نجاعته، وفق مقاربة علمية وتشاركية، بالموازاة مع استكمال إصلاح صندوق المقاصة.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى البرامج السالف ذكرها، مكنت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في السنوات الماضية، والمتمثلة في الرفع من الأجور الدنيا في الوظيفة العمومية إلى 3000 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2014 والرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10% على سنتين وتخفيض ثمن ما يقارب 1578 دواء، من تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وستواصل الحكومة مجهوداتها في اتجاه صيانة ودعم القدرة الشرائية للأسر، في إطار ما تسمح به موارد الدولة وضرورة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وتنافسية الاقتصاد الوطني، مع لإعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.